

تقرير

# هل يوقف «الشورى» مرسوم «الفاير»؟

كل المؤشرات تدل على انه مجلس شورى الدولة لت يتأخر في بنّ الطعن المقدم فيه المرسوم الذي يعطي الحق للشركات الخاصة باستعمال شبكة الألياف الضوئية الخاصة، «أوجيرو»، وتشير المعلومات المسربة إلى انه المجلس يتجه إلى إبطال المرسوم المطعون فيه، فهل يختم رئيس «الشورى» مسيرته بـ «إنجاز» كهذا؟

إيلي المرزاي

لم يبدّ مجلس شورى الدولة، حتى اليوم، الطعن المقدم من الاتحاد العمالي العام بالمرسوم الرقم 3260 الذي أقره مجلس الوزراء، جلسة، في الجلسة الأخيرة قبل الانتخابات النيابية (26 نيسان)، ونشر في الجريدة الرسمية في 14 حزيران الماضي، ينص المرسوم على إعطاء شركات في القطاع الخاص حق استعمال شبكة الفاير اوبتك والمسارات العامة الخاصة بالشبكة، في تأكيد على مضمون قرارات «قريبة الشبه به» سبق لوزير الاتصالات أن أصدرها وأوقف «الشورى» تنفيذها، ثم عاد الوزير مجدداً وأصدرها معدلة (طعن بها أيضاً ولم يصدر قرار «الشورى» بشأنها بعد).

الاتحاد العمالي: لوقف استباحة المال العام بقرارات ومراسيم غير قانونية

المراحل الثلاث التي أصر فيها وزير الاتصالات على إصرار مضمون المرسوم، تكفي بتقدير حجم الضغوط التي يتعرض لها «الشورى» لثنيته عن وقف تنفيذ المرسوم، بعدما بدا أن رفض الطعن غير ممكن قانوناً، على ما تجزم مصادر متابعه لمسار القضية، فيانظر إلى كل المعطيات القانونية التي رافقت الملف، صارت الغرفة الناظرة في الدعوى، والتي يرأسها رئيس المجلس القاضي هنري خوري، يأغلب أعضائها، على اقتناع بعدم قانونية المرسوم. وقد سبق نخوري أن كاشف وزير العدل سليم جريصاتي بهذا التوجه، علماً بأن المعلومات تؤكد أن وزير العدل كان واضحاً في دعمه لحرية قرار المجلس

رحلة الطعون

ليس الطعن في المرسوم الحكومي معزولاً عما سبقه من أحداث. بدأت القضية في 11 أيار 2017. في ذلك اليوم، أصدر وزير الاتصالات قراراً مفاجئاً رقمه 365 يعطي فيه شركة «جي دي أس» حق تمديد ألياف بصرية في المسالك الهاتفية العامة، وكذلك حق الاستفادة من شبكة الألياف الضوئية الخاصة بأوجيرو، لتمديد اشتراكات للمواطنين. وفي 13 حزيران من العام نفسه، عاد الجراح وأصدر قراراً مشابهاً يعطي الحق نفسه لشركة Waves، مع فارق يتعلق بتحديد حصة الدولة من الاشتراكات التي تحصلها الشركات. لكن بعدما تقدم المحامي علي عباس بدعوى إبطال، موكلاً من الاتحاد العمالي العام ونقابة عمال أوجيرو، أصدر مجلس شورى الدولة قراراتين يوقفان تنفيذ قرارَي الوزير.

لم يهتم وزير الاتصالات لوقف التنفيذ، وذهب في 5 آذار 2018 إلى استصدار ثلاثة قرارات جديدة تحمل الأرقام 82 و83 و84 تحمل مضمون القرارين الموقت تنفيذهما نفسه، مع تعديلات طفيفة ومع إدخال شركة ثالثة إلى الخطة هي tri sat. لكن الاتحاد العمالي عاد وقدم ثلاث مراجعات إبطال في 25 نيسان، أي قبل يوم واحد من إصدار المرسوم، الذي لم يعد عن مضمون القرارات الموقت تنفيذها، وإن وضع أليات جديدة للترخيص.



«الشورى» مقتلعه بوقف تنفيذ المرسوم 3260... ووزير العدل يجمع (هيلم الموسوي)

فإنه لا يجوز لمجلس الوزراء مطلقاً أن يعود فيفوض هذه الصلاحية إلى وزير ليقوم بها بدلاً منه. وهذه المقاربة يميل إليها رئيس مجلس شورى الدولة القاضي هنري خوري، ويؤيده فيها وزير العدل الذي كان في السابق عضواً في المجلس الدستوري ويدرك تماماً أبعاد هذه القاعدة القانونية الدستورية. ليس توكيل الوكالة هو المبرر الوحيد لقبول الطعن، بحسب مصادر قانونية، فالطعن المقدم من قبل المحامي علي عباس بوكالته عن الاتحاد العمالي العام، يورد عشرة أسباب للإبطال، منها مخالفة الدستور في المادتين 7 و89، ومخالفة قانون الاتصالات الرقم 2002/431 وقانون التخصصية الرقم 2000/228، وقانون الحاسبة العمومية...

إلغاء القطع الخاص؟

لكن في المقابل، فإن وكيل شركة «جي دي أس» الوزير السابق شبكي قرطباوي، يستغرب الهجمة المعلنّة على الشركات الخاصة، سائلاً: «هل يريد الاتحاد العمالي العام إلغاء القطاع الخاص؟»، يشير إلى أن القرارات الوزارية كما المرسوم الحكومي، تعتمد على مراسيم نافذة، وأخرها المرسوم الرقم 956/2017، المتعلق بإطلاق خدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية. ويوضح قرطباوي أن الإيحاء بأن الشركات تراكم الأموال على حساب المال العام هو قول في غير محله، إذ إن الشركات تدفع بدل استعمال الشبكة (دولار عن كل متر)، وكذلك بدل خطوط ال E1 وبدل مقطوع لكل عملية ربط بالشبكة. كما فرض عليها، حينما تمد الألياف الضوئية الخاصة بها، أن تمد بموازاتها أليافاً لأوجيرو وعلى نفقتها. ويوضح أن هذه الإمكانية ليست محصورة بشركة أو اثنتين إنما مفتوحة لأي شركة تتقدم بطلب، وأكثر من ذلك يذهب قرطباوي إلى التحذير بأن القانون 431 يشترّع دخول القطاع الخاص إلى قطاع الاتصالات، وسبق أن قامت الهيئة الناظمة للاتصالات بالترخيص لعدد من الشركات، وبالتالي، فإن عدم تشكيل الهيئة مجدداً لا يعني تجريد القطاع.

معدّو المرسوم لا يبتذرونه

بعيدا عن وجهة قرار «الشورى» المتوقع، فإن المحامي عباس يؤكد أن المرسوم الذي يعتبره الطعن مخالفاً للقانون، لم ينفذ حتى اليوم، بل ما ينفذ هو قرارا الوزير، اللذان أوقف مجلس الشورى تنفيذهما وجاء المرسوم ليؤكد مخالفتهما للقانون. فالأسباب الموجبة للمرسوم تضمن إعلاناً صريحاً بأن القرارات التي أصدرها الوزير لم تتواءم بين الشركات المرخص لها إن من حيث الحقوق أو من حيث الواجبات».

علم وخبر

التفتيش والمبيدات المنتهية الصلاحية

بتاريخ 27 تشرين الثاني الماضي، أوصت المفتشية العامة الصحية والاجتماعية والزراعية في دائرة التفتيش المركزي، بتسليم 30 طناً من مبيد الاناميد تنتهي صلاحيتها نهاية الشهر الحالي. كذلك، أوصت المفتشية باستبدال 21 طناً غير مطابقة لدفتر الشروط. لجهة التلاعب بالبيانات الملصقة عليها، بـ «كمية مطابقة ومع مدة صلاحية أطول» بمعنى آخر، عمدت المفتشية إلى تجزئة صفة المبيدات المعقودة مع إحدى الشركات عبر تمرير جزء من الكميات التي تنتهي صلاحيتها قريباً واستبدال الكميات المتلاعب بها بكميات أخرى مع مدة صلاحية أطول ما يشي بنتائجها، مسألة تاريخ الصلاحية للكميات التي قررت تدميرها، وبالتالي فإن المفتشية، و عوض أن توصي بمعاقبة الشركة التي تلاعبت بجزء كبير من كميات المبيدات، اكتفت بتوصية استبدالها بكميات أخرى مطابقة، مكافئة الشركة بتمرير كميات تنتهي صلاحيتها قريباً!

تقرير

# التيار: علاقتنا بحزب الله على أحسن ما يكون!

لتبار المردة (وزارة الأشغال العامة والنقل)، ووزيران للقوات اللبنانية (الثقافة والعمل). وهو ما يعني أن لا مكان ماروني ثالث في حصة الرئيس والتهيار لتسليمه حقيبة. لكن أحد الحلول المطروحة يقضي بإعادة توزيع الحقايب القواتية بحيث يحصل وزير قواتي ماروني على وزارة دولة، مقابل استناد حقيبة لوزيرها الأرثوذكسي، أي نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني. فيصبح تعيين كنعان في العدل قابلاً للتحقق، إلا إذا تقرر أن يكون الوزراء الموارنة الستة حاملين جميعاً لحقايب، أو يرتفع عدد المقاعد المارونية إلى سبعة، بدلاً من ستة. أما بالنسبة إلى وزارة الخارجية التي ستنحى في يد باسيل، «فسبقا بلها بطريقة جديدة في العمل تركزت على تخفيف الملفات من كاهله وتسليمها لمستشاريه مقابل تفرغه أكثر للوضع الحزبي الداخلي».

بعيدا عن «الصقور»، يعترزم التيار تكليف ثلاثة شبان بحالات حقايب مختلفة، وبتناج محسوماً أن تحل مستشارة وزير الطاقة الحالي سيزار ابي خليل، ندى بستاني، المكلفة بمتابعة ملف الكهرباء، مكانه، حين رسا الخيار الثاني على رئيس جمعية الطاقة الاغترابية فادي جريصاتي لتسلم حقيبة البيئة، إذا بقيت مع التيار أو الزراعة إذا تمكن التيار من الحصول عليها، وهو ما يسعى باسيل إلى تحقيقه. أما الوزير الثالث، والذي يرجح أن يكون من الطائفة الكاثوليكية، فلم يحسم بعد، ولكن تستعد الصغار أن «يكون من قضاء زحلة على ارضيات جريصاتي من القضاء وتستبعد أيضاً أن يكون النائب نقولا صحناني».

وفي مقارئة بين طريقة عمل وزراء التيار الوطني الحر في الحكومة الحالية وتلك المقبلة، يقول العونيون إن «فريق عمل الوزير سيسقفه إلى وزارته هذه المرة، ولن يكون للوزير فراهبة اختيار مستشاريه الذين سيعرضهم عليه رئيس الحزب ضمن آلية عمل واضحة لتحقيق نتيجة عملانية مع حلول الصيف المقبل، لأن أي تلخّف في ما سبق سيرتدّ سلبياً على وضع التيار. لذلك سنتم معالجة مسألة تقصير أي وزير بسرعة كبيرة». لكن التيار هو نفسه كان قد قرّر تأليف ما يشبه «حكومة الظل» عند انطلاق الحكومة الحالية، بحيث يكلف عدد من النواب بمتابعة ملفات الوزارات التي يشغلها العونيون، لمعاونة الوزير وتصويب عمله، قبل أن يتبين أن الفكرة لم تبصر النور، وهو ما يسمح بطرح علامة استفهام حول حقيقة تطبيق ما بُتداول فيه اليوم حول تعيين مستشارين لمتابعة بعض الملفات في الوزارات.

باسيل بضغظون باتجاه تسليم الاقتصاد إلى بو صعب حيث يمكنه العمل على عدة ملفات إصلاحية بخلاف وزارة الدفاع التي يعتبرها هؤلاء «وزارة وجاهة»، والواقع أن التيار بدأ «نفضته» في الاقتصاد منذ نحو شهر، حين كلف بعض الحزبيين غير محسومة ويحكمها التردد. والحديث هنا عن تسعة وزراء، يضاف إليهم وزير من حزب الطاشناق وآخر درزي متفق عليه مسبقاً بين رئيس الجمهورية والشاخبين وليد جنبلاط وطلال أرسلان، النظريّة العونية بتسمية الوزراء هذه المرة تركزت على عنوان واحد: «السرعة في الإنجاز». فتمنّى نحو ثلاثة أشهر، طلب من بعض الأشخاص زيارة القصر الجمهوري، كمرشحين لتولي حقايب في الحكومة المقبلة. وكلف كل واحد من هؤلاء بوضع خطة عمل للوزارة التي رُشح لها، على أن يعود بعد أسبوعين لتقديم ما انجزه. وكانت النتيجة أن باسيل تمكّن من استبعاد من فشلوا في تقديم طروحات جيدة للنهوض بالحقيبة المكلفين بها، فيما بقي على من تقدم بافكار عملائية وسريعة للتنفيذ. وفي هذا السياق، تقول المصادر إن ثلاثة من أصل تسعة وزراء سيكونون من «الصقور»، أحدهم الوزير جبران باسيل والآخران الأخران هما الثمانيان الباس بو صعب وإبراهيم كنعان (في حال بُتّ خيار توزيره). في ما خض بو صعب، ما زالت الحقيقة غير محسومة، ويدور الخيار بين وزارة الاقتصاد أو الدفاع. فإذا تسلم بو صعب الاقتصاد، يرجّح العونيون أن يرسو خيار الدفاع على نتاج فارس، ابن نائب رئيس الحكومة السابق عصام فارس. أما إذا عين بو صعب وزيراً للدفاع، فتعلو أسهم رئيس اتحاد رجال الأعمال للمتوسط جاك صراف، بعض المحيطين بالوزير

تفني مصادر المونيت ان يكون حزب الله في صدد استهداف حصة الرئيس والتيار (11 وزيراً)

بلقى الوزير باسيل بعض ملفات الخارجية عن كاهله ليضرم له وضع الحزب الداخلي (هيلم الموسوي)



بلقى الوزير باسيل بعض ملفات الخارجية عن كاهله ليضرم له وضع الحزب الداخلي (هيلم الموسوي)

خليك يوم مرسومين لـ «الخارجية» ويحتجز واحدا

وقّع وزير المال علي حسن خليل مرسومي تشكيل الدبلوماسيين أحمد سويدان من برلين إلى الإدارة المركزية، وإرسال شير سركيس إلى القنصلية العامة في هيوستن، قبل أن يُرسلهما إلى رئاسة مجلس الوزراء ليقوع عليهما الرئيس المكلف سعد الحريري، لينبشرا لاحقاً في الجريدة الرسمية. إلا أنّ خليل لم يوقع على المرسوم الثالث المتعلق بحصة بشير عزام من بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة إلى برلين، لأنّ حركة أمل تعتبر أنّ موقع القنصل العام في برلين هو «عرفاً» من حصة الطائفة الشيعية، وفي كانت قد سنتّ الدبلوماسي حمزة جحول لتوليهِ خلفاً لأحمد سويدان.

ولكنّ وزارة الخارجية أخطرت نقل عزام إلى برلين وتعيين جحول «الرقم 3» في السفارة اللبنانية لدى ألمانيا، ما أدّى إلى امتناع وزير المال عن توقيع المرسوم، إلى أن يتمّ حل هذا الإشكال.